

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٤٧

الخميس، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة توماس - غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيدة أغيار باربوزا
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد كوربيه
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتى

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2022/409)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-36337 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(S/2022/409)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو

السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/409،

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من السيدة

ديكارلو والسفير ت. س. تيرومورتى، الممثل الدائم للهند، بصفته رئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة،

على إتاحة الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما بأخر التطورات

في ليبيا.

منذ إحاطتي الأخيرة لمجلس الأمن في مشاورات أجريت في

١٩ نيسان/أبريل، استمر الجمود على الجبهات السياسية والأمنية

والاقتصادية، على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الأمم المتحدة

لتيسير التوصل إلى اتفاق بين الأطراف الفاعلة الليبية. كما تدهورت

حالة حقوق الإنسان. ويساورنا القلق إزاء حقيقة أن المأزق السياسي

الذي طال أمده يؤثر سلبا بشكل متزايد على الأمن، على نحو ما يتضح من الاشتباكات التي وقعت في طرابلس الأسبوع الماضي. وعقدت السيدة ستيفاني وليامز، المستشارة الخاصة للأمين العام، جولة ثانية من المشاورات للجنة المشتركة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في القاهرة في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أيار/مايو. والتقى الوفدان في أجواء إيجابية وبناءة واستعرضا مشروع دستور عام ٢٠١٧، وتوصلا إلى اتفاق بشأن ١٣٧ مادة من أصل ١٩٧ مادة في مجالات شكل الدولة وطابعها؛ والحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك حقوق المرأة؛ وهيكل البرلمان المكون من مجلسين وصلاحياته؛ وبعض صلاحيات الرئيس ورئيس الوزراء.

إن التقدم المحرز خلال الجولة الثانية من المحادثات جدير بالثناء. وقد اتفق الأعضاء على معاودة الاجتماع في القاهرة ابتداء من ١١ حزيران/يونيه تحت رعاية الأمم المتحدة وباستضافة حكومة مصر. ويكمن الهدف من الجولة الثالثة والأخيرة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل المعلقة بغية وضع اللامسات الأخيرة على الترتيبات الدستورية لإجراء الانتخابات الوطنية في أقرب وقت ممكن. وفي غضون ذلك، تعهد الوفدان بمواصلة المشاورات مع دائرة كل منهما. وفي الوقت نفسه، تعرب الجهات المعنية الوطنية والدولية عن قلقها إزاء استمرار الجمود في السلطة التنفيذية. وتواصل السيدة وليامز العمل مع السيد الدببية والسيد باشاغا لتشجيع الحوار. وتحثهما على تجنب الأعمال الاستفزازية والخطب الرنانة السلبية بغية ضمان عدم سقوط البلد مرة أخرى في دوامة النزاع.

كما عقدت المستشارة الخاصة اجتماعات مع أعضاء المجلس

الرئاسي الذين أعربوا عن اعتزامهم مواصلة العمل بشأن إجراء عملية

مصالحة وطنية بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونقدم

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الخبرة الفنية بشأن مشروع القانون المتعلق بالمصالحة الوطنية والعدالة

الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، فهما يساعدان في إنشاء منصة وطنية

على الإنترنت لجمع مقترحات المجتمع المدني للمصالحة الوطنية.

المؤسسة الوطنية للنفط وأولويات محددة أخرى، بما في ذلك المرتبات والإعانات والعمليات والنفقات الحكومية الأساسية، مما يمكن أن يخفف التنافس على الموارد ويحسن المساءلة.

وتتواصل الجهود أيضاً من أجل إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي بمساعدة خبراء مستقلين. وقد عقد محافظ البنك ونائبه اجتماعاً ثالثاً للجنة التوجيهية بشأن إعادة توحيد البنك وإصلاحه في اسطنبول بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل. وسيُعقد اجتماع مرة أخرى في أيلول/سبتمبر لاستعراض التقدم المحرز وتفعيل مجلس الإدارة.

لا تزال حالة حقوق الإنسان في ليبيا مصدراً للقلق البالغ. ففي الأسبوع الأول من أيار/مايو، شنت أجهزة الأمن الليبية حملة اعتقالات جديدة للشباب بسبب جرائم مزعومة ضد الثقافة والقيم الليبية. واتُهمت الأجهزة الأمنية بنشر ما يسمى باعترافات مصورة بالفيديو وصوراً للمقبوض عليهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما اعتُبر شكلاً من أشكال التهريب خلال المراحل الأولية من التحقيق.

ولا تزال القيود قائمة على عمل منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك جماعات حقوق المرأة، المتهمة بانتهاك "مبادئ وقيم المجتمع الليبي". وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الاحتجاز بناء على هذه الأسس لتسعة من نشطاء المجتمع المدني والناشطين الاجتماعيين الذين مارسوا حقهم في حرية التعبير سلمياً. ولا يزال بعضهم رهن الاحتجاز منذ ستة أشهر.

وفي ١٠ أيار/مايو، سافرت المستشارة الخاصة وليامز إلى ترهونة، حيث زارت مواقع المقابر الجماعية والتقت بأسر الضحايا الذين اختفوا بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠٢٠. ولم يُقدّم مركبو تلك الجرائم المروعة إلى العدالة بعد.

لا يزال وضع النازحين داخلياً في ليبيا، بمن فيهم أولئك الذين تم إجلاؤهم قسراً، محفوفاً بالمخاطر إلى حد كبير. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تم في ٣ أيار/مايو إجلاء ٤٧٧ أسرة نازحة من تاورغاء قسراً، يصل عدد أفرادها مجتمعين إلى أكثر من ٢٠٠٠ فرد، من مخيمين في طرابلس. ومما يثير القلق بنفس القدر استمرار حملات

وبينما لا يزال وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠٢٠ قائماً، لا يزال الوضع الأمني هشاً. وفي الساعات الأولى من يوم ١٧ أيار/مايو، دخل السيد باشاغا طرابلس بدعم من جماعات مسلحة. وأعقب ذلك اشتباكات في المدينة وما حولها مع الجماعات المسلحة الداعمة للسيد الدبيبة، استمرت لعدة ساعات. وأسفر القتال عن مقتل أحد أفراد الجماعات المسلحة وإصابة شرطي بجروح وإلحاق أضرار بعدة مباني. وبعد وساطة من الجهات الفاعلة المحلية وتواصل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، اصطُحِب السيد باشاغا إلى خارج طرابلس. وفي حين أن القتال قد توقف، إلا أن الحالة لا تزال متوترة. ولا تزال الجماعات المسلحة التي تتخذ من طرابلس مقراً لها والتي تدعم السيد الدبيبة أو السيد باشاغا في حالة تآهب قصوى. ومن ناحية إيجابية، يسرني أن أبلغكم بأن وفدي المنطقتين الشرقية والغربية للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ اجتماعاً في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو لأول مرة منذ أن علّق وفد المنطقة الشرقية أنشطته في نهاية شباط/فبراير. وعُقد الاجتماع في إسبانيا على هامش الاجتماع المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيا الذي استضافته الحكومة الإسبانية. واجتمعت السيدة وليامز مع لجنة ٥+٥ التي أعربت عن استعدادها لاستئناف أنشطتها لدى عودتها إلى ليبيا.

كما ورد خلال إحاطتي الأخيرة (انظر S/PV.8996)، فإن إجماع حكومة الوحدة الوطنية عن صرف رواتب الجيش الوطني الليبي للربع الأول من عام ٢٠٢٢ دفع العناصر التابعة للجيش إلى إغلاق العديد من حقول النفط والموانئ، مما أدى إلى خفض إنتاج البلد اليومي من النفط إلى النصف. وعقب توسّط المستشارة الخاصة وليامز لدى الحكومة، دُفعت المرتبات المستحقة. غير أن إنتاج النفط لم يعد بعد إلى مستواه الطبيعي. وفي ١١ أيار/مايو، أكد السيد الدبيبة أنه سيأذن بدفع مرتبات الجيش الوطني الليبي شهرياً بانتظام. ونأمل أن تكون هذه المسألة المثيرة للجدل والمتكررة قد حُلّت الآن. وفي الوقت نفسه، ما فتئ الفريق العامل الاقتصادي المنبثق عن عملية برلين يصوغ آلية لإدارة الإيرادات للتغلب على الخلاف حول التحكم في الأموال العامة واستخدامها. وستتألف الآلية من مرفق للتمويل قصير الأجل لتمويل

إلى ٢٦ أيار/مايو من هذا العام، وهي الفترة التي اجتمعت اللجنة خلالها مرة واحدة في مشاورات غير رسمية واضطلعت بعمل إضافي وفق إجراء الموافقة الصامتة. وخلال المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٢٠ أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه فريق الخبراء بشأن تقريره النهائي. ولن أقدم موجزًا بالنتائج والتوصيات الواردة في التقرير بما أنه أُحيل إلى مجلس الأمن في ٢٥ أيار/مايو وفقاً للفقرة ١٣ من القرار ٢٥٧١ (٢٠٢١)، وسيصدر قريباً بوصفه وثيقة من وثائق المجلس.

وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أعرب أعضاء اللجنة عن دعمهم وتقديرهم لعمل فريق الخبراء. وشملت القضايا الرئيسية التي أثيرت خلال المناقشة الأعمال التي تهدد السلام والاستقرار أو الأمن في ليبيا؛ وانتهاكات حظر توريد الأسلحة؛ وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك في سياق الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛ والصناديق غير المشروعة من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة من ليبيا؛ وتنفيذ تجميد الأصول. وينظر أعضاء اللجنة حالياً، من أجل إمكانية اتخاذ إجراءات متتابعة، في التوصيات الثلاث الموجهة إلى اللجنة، فضلاً عن التوصية الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء. وأودّ أن أتطرق الآن بإيجاز إلى الأنشطة الأخرى للجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

فيما يتعلق بحظر الأسلحة، لم تتخذ اللجنة أي قرار سلبي فيما يتعلق بإخطار يتعلق بحظر الأسلحة استناداً إلى الفقرة ١٣ (ب) من القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)، قدمته ألمانيا. كما تلقت اللجنة تقريراً من عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط عن تفتيش سفينة. وأبلغت إيطاليا اللجنة بنقل بعض المواد إلى خفر السواحل الليبي.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، وافقت اللجنة على طلب استثناء تقدّمت به لكسمبرغ بموجب الفقرة ١٩ (ب) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وتلقت اللجنة أيضاً رسالة من ليبيا تحيل بها مذكرة من المؤسسة الليبية للاستثمار، وهي كيان مدرج في القائمة، وقد ردت اللجنة عليها.

الاعتقالات الجماعية التي تشنها السلطات واحتجاز الرعايا الأجانب والمهاجرين غير الحاملين للوثائق الثبوتية اللازمة في المناطق الحضرية في المنطقة الغربية. فحتى ٨ أيار/مايو، احتُجز ١٧١٧ شخصاً في مراكز يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. ويُحتجز نحو ٥٠٠٠ مهاجر ولاجئ آخرين تعسفاً في ظروف لاإنسانية في مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية على السواء.

ومن الضروري الحفاظ على وقف إطلاق النار في ليبيا والحفاظ على الهدوء وتجنب أي خطوات يمكن أن تؤدي إلى تجدد العنف. ويجب أن نحتّ جميع الأطراف على التمسك بالتزامها بالحل السلمي للخلافات السياسية من خلال الحوار والمفاوضات. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تنتظر الجهات الفاعلة السياسية والأمنية الليبية إلى ما هو أبعد من مصالحها الشخصية وأن تواصل المشاركة البناءة في محادثات القاهرة المقبلة دعماً للمسار الانتخابي الدستوري. فهذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق تطلعات الشعب الليبي في اختيار ممثليه من خلال صناديق الاقتراع. ولن تدخر الأمم المتحدة جهداً لدعم الشعب الليبي في بناء بلد نبيل ومسال، بما في ذلك من خلال بذل المساعي الحميدة والوساطة. ويقف مجلس الأمن إلى جانب ليبيا في رحلتها للخروج من النزاع نحو السلام والاستقرار. ولم يكن الطريق سلساً دائماً، ولكن ثبت أن دعم المجلس واهتمامه لا يقدران بثمن في إبقاء العملية السياسية حية. واليوم، يلزم بذل جهد منسق وبناء لمنع المزيد من الاستقطاب وإنهاء الجمود السياسي. وفي وقت تتفاقم فيه الاضطرابات العالمية، يكتسي تقديم المشورة والوحدة الدولية بشأن الحاجة إلى السلام في ليبيا أهمية خاصة. فهذا ما يستحقه الليبيون وما يحتاج إليه العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها. وأعطي الكلمة الآن للسفير تيرومورتى.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. يغطي التقرير الفترة من ١٧ آذار/مارس

أيار/مايو. وينبغي أن تكون أولويتنا حماية التقدم المحرز منذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٢٠. ولن يتحقق الاستقرار طويل الأجل في ليبيا إلا من خلال عملية سياسية متجددة وشاملة للجميع، بما في ذلك إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة وانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة، بما في ذلك مجموعة فاغنر. وأود أن أشكر السيدة وليامز على جهودها الدؤوبة للتوسط من أجل التوصل لأساس للانتخابات في ليبيا. وتقع هذه المسؤولية الآن على عاتق اللجنة المشتركة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. ويجب على اللجنة المشتركة الآن أن ترقى إلى مستوى آمال وتوقعات الشعب الليبي.

ثانياً، ندعو جميع الأطراف الليبية إلى حماية حياد ونزاهة المؤسسات العامة ودعم إعادة توحيدها. ويجب إنهاء الإغلاق الأخير للمنشآت النفطية. فهو يضر بالاقتصاد الليبي وبالشعب الليبي. وينبغي عدم تسييس المؤسسة الوطنية للنفط ويجب أن تكون قادرة على أداء واجباتها دون تدخل. ويجب دعم المؤسسات العامة الليبية لخدمة ليبيا بأكملها وجميع الشعب الليبي.

ثالثاً، أود أن أشكر النساء والرجال الشجعان المتفانين الذين يدافعون عن حقوق الإنسان في ليبيا. وتحقيق المساءلة عن التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان ضروري لإنهاء دورة الإفلات من العقاب. وتشكل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان آلية هامة لتحديد الانتهاكات والتجاوزات. وترحب المملكة المتحدة بتعاون ليبيا مع بعثة تقصي الحقائق، وستؤيد تمديد ولاية البعثة خلال الدورة المقبلة لمجلس حقوق الإنسان لإتاحة الوقت الكافي للبعثة لإنجاز عملها الهام. وتواصل المملكة المتحدة دعم العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة ويقودها الليبيون ويملكون زمامها. ونحن على استعداد للعمل جنباً إلى جنب مع ليبيا وشركائنا الدوليين لبناء مستقبل ينعم فيه الشعب الليبي بمزيد من السلام والاستقرار والازدهار.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، غابون وغانا وكينيا.

وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع الصادرات غير المشروعة من النفط، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة من ليبيا، ردت اللجنة على رسالة تلقتها من جهة التنسيق التابعة للحكومة الليبية المعينة عملاً بالقرار ٢١٤٦ (٢٠١٤)، بشأن محاولة مزعومة لتصدير زيت الغاز بصورة غير مشروعة خارج مظلة المؤسسة الوطنية للنفط. وقدم فريق الخبراء أيضاً تقريراً إلى اللجنة بشأن هذه المسألة.

وفيما يتعلق بتدابير حظر السفر، تلقت اللجنة إخطاراً بالسفر من السيدة صفية فركاش البرعصي، للسفر من مصر إلى سلطنة عمان والعودة، بموجب استثناء من تدابير حظر السفر مُنح سابقاً للقيام بأسفار غير محدودة لفترة ستة أشهر لأغراض إنسانية.

وفيما يتعلق بقائمة الجزاءات، تلقت اللجنة رسالة سادسة من مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة المنشأ عملاً بالقرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦)، فيما يتعلق بطلب رفع اسم فرد مدرج في القائمة. ولا تزال عملية مركز التنسيق جارية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام اللجنة بالإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير تيرومورتى على إحاطته.

أود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشياً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسفير تيرومورتى على إحاطتهما. إن الأحداث الأخيرة في طرابلس تجعل مناقشة اليوم حسنة التوقيت بشكل خاص. ولذلك، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، أكرر نداءات المستشار الخاصة للأمين العام، ستيفاني وليامز، وآخرين من أجل الهدوء ووقف التصعيد في أعقاب أحداث ١٧

نشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفير تيرومورتى، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، على إحاطتهما. ونرحب أيضاً بمشاركة زميلنا، السفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا.

ونعرب عن تقديرنا للجهود الجارية التي تبذلها المستشارية الخاصة للأمين العام، السيدة ستيفاني وليامز، في الجمع بين اللجنة المشتركة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في حوار.

ونلاحظ النتائج الإيجابية للدورة، التي عقدت في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أيار/مايو في القاهرة تحت رعاية الأمم المتحدة. ونشيد بأعضاء اللجنة المشتركة على تعاونهم وتفانيهم في المحادثات. وهذا يدل على قدرة الطبقة السياسية في ليبيا على اختيار الحوار لكسر الجمود السياسي الحالي. ونحث جميع الليبيين على الإصرار على الحوار باعتباره الخيار الأفضل لعملية سلام يقودها الليبيون ويملكون زمامها.

ونلاحظ بقلق التقارير التي تفيد بتعبئة الجماعات المسلحة في طرابلس وما حولها، فضلاً عن اندلاع أعمال عنف متفرقة. ونؤكد أن العنف لا يمكن أن يحقق السلام لليبيين. ولن يؤدي إلا إلى التسبب في الألم للضعفاء وفي زيادة حدة انقسام الأمة، ولذلك، نحث قيادة ليبيا وشعبها على ممارسة ضبط النفس ونبذ العنف والسعي إلى حل خلافاتهم بالوسائل السلمية.

ونعتقد أن الحوار والمصالحة سيحققان نتائج تدريجية ولكن نهائية ومستدامة، بما في ذلك وضع إطار دستوري يحظى بأوسع توافق ممكن في الآراء لإجراء انتخابات ذات مصداقية. ومن المهم إدماجه في جميع مسارات ومراحل عملية السلام، التي يجب أن تكون شاملة لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب.

ولهذا السبب، يلتزم الاتحاد الأفريقي بدعم عملية مصالحة وطنية شاملة وجامعة، على النحو الذي أبرزه القرار ٢٥١٠ (٢٠٢٠). وندعو جميع أعضاء المجلس إلى التضافر في ترسيخ هذا الدعم بقوة في ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وما زلنا نحث زملائنا من أعضاء المجلس على أن نقدم لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الدعم اللازم لتنفيذ ولايتها تنفيذاً فعالاً.

ويشمل ذلك البدء في العمل معاً بصدق لكفالة تجديد الولاية تجديدًا جوهرياً في تموز/يوليه.

ونتطلع إلى تنفيذ أحكام القرار ٢٦٢٩ (٢٠٢٢)، بما في ذلك تعيين ممثل خاص للأمين العام. وفي هذا الصدد، تضع أفريقيا تحت تصرف الأمين العام قدراتها العديدة، ولا سيما وعيها النقدي بتداعيات النزاع في ليبيا على المنطقة.

ونعتقد أن تعيين ممثل خاص للأمين العام لديه فهم عميق للتهديدات الأمنية التي يشكلها النزاع في ليبيا بالنسبة لمنطقة الساحل والمنطقة الأوسع نطاقاً من شأنه تنشيط جهود الأمم المتحدة لدعم عملية السلام الليبية. وسيسهم مثل هذا الممثل الخاص للأمين العام أيضاً في توفير الضمانات اللازمة ضد امتداد آثار عدم الاستقرار إلى المنطقة وخارجها.

وندين التدخل الأجنبي المستمر في ليبيا، وخاصة كما يتضح من استمرار وجود المقاتلين والمرتبقة الأجانب، فضلاً عن تفشي النفوذ السياسي غير المبرر. إن التقارير عن زيادة تسييس قطاع النفط، وهو الدعامة الاقتصادية لليبية، لتحقيق مكاسب فردية تبعث على القلق العميق. ونطالب بحماية الموارد النفطية الليبية للشعب الليبي.

كما ندعو إلى الانسحاب الفوري للمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتبقة من ليبيا وتنفيذ خطة العمل الشاملة للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ المؤرخة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

ونذكر المجلس بأن جميع الأصول الليبية المجمدة يجب أن تُحفظ وأن تعاد في نهاية المطاف إلى الشعب الليبي وتُسخر لمصلحته. ويجب اتخاذ أي إجراءات تؤثر على تلك الأصول بالتشاور مع السلطات الليبية. وفي هذا الصدد، ينبغي استعراض تجميد الأصول بشكل دوري لضمان حماية تلك الأصول.

ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء محنة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا. ونشعر بالحزن على الأشخاص الذين لقوا حتفهم أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، وأولئك الذين تم

سجلوا أسماءهم للتصويت في كانون الأول/ديسمبر الماضي، والبالغ عددهم ٢,٨ مليون نسمة. ونعرب عن تأييدنا التام لما تبذله المستشارة الخاصة وليامز من جهود دؤوبة ترمي إلى بلوغ هذا الهدف. ونحث بقوة جميع الأطراف على الاستجابة لنداءات المجتمع المدني الليبي والمجتمع الدولي لكفالة المشاركة السياسية الكاملة والهادفة والأمنة للمرأة في العملية وإشراك الشباب. ويساورنا القلق إزاء رد الفعل العنيف الذي يتعين على الناشطين الذين يروجون لمشاركة المرأة مواجهته.

تُظهر الأحداث الأخيرة التأثير الدائم والخطير للجماعات المسلحة على المشهد الأمني في ليبيا. ومن الأهمية بمكان أن تواصل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ الاضطلاع بعملها الهام في توحيد قطاع الأمن، كمثال على التعاون الناجح بين المعسكرين الشرقي والغربي، والذي كان قطاعا بعيدا عن التسييس في السابق.

وينبغي مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية والمقاتلين والمرتبقة من ليبيا، ويتعين أن يتم ذلك بالتشاور الوثيق مع جيران ليبيا وبما يتماشى مع خطة عمل اللجنة العسكرية المشتركة والقرارين ٢٥٧٠ (٢٠٢١) و ٢٥٧١ (٢٠٢١). وينبغي أن يصاحب ذلك الشروع في عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تشرف عليها الأمم المتحدة وتراعي المنظور الجنساني.

شعرنا بقلق بالغ إزاء الصور والشهادات الواردة من ترهونة، التي زارتها المستشارة الخاصة في وقت سابق من هذا الشهر، حيث ارتكبت عمليات قتل جماعي وفظائع واسعة النطاق. ونرحب بالجهود التي تبذلها السلطات الليبية لتحقيق في هذه الحوادث ونشجعها على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق الذي تجريه في هذا الصدد. ونود أن نعرب عن خالص مواساتنا للناجين والضحايا وأحبائهم في سعيهم المستمر لتحقيق العدالة والمساءلة، وهو أمر ستظل المصالحة الوطنية الحقيقية بعيدة المنال من دونه.

ومن المؤسف ورود تقارير عن حالات وفاة أثناء الاحتجاز، فضلا عن ممارسات التعذيب والتجويع والعنف الجنسي والابتزاز في مراكز الاحتجاز، بما في ذلك في مركز احتجاز الماية في طرابلس. ومن

اعتراضهم وإعادتهم إلى الموانئ الليبية، ليتم احتجازهم وتعريضهم لمزيد من المعاناة.

وندين تلك المعاملة اللاإنسانية وندعو جميع المعنيين إلى الكف عنها. وندعو من يخصصون الموارد للمهاجرين في ليبيا، بما في ذلك لإنشاء مناطق احتجاز، إلى المطالبة بالالتزام الصارم بحقوق الإنسان والمساءلة.

وفيما يتعلق بإخواننا وأخواتنا من ليبيا، نعلم أنهم وحدهم من يعون تماما تكلفة هذا النزاع الذي طال أمده دون داع. ولذلك، نحثهم على أن يستمدوا الإلهام من قوميتهم المشتركة للانخراط في الحوار والمصالحة من أجل إعادة بناء وطنهم. وتجدد غابون وغانا وكينيا - وأفريقيا ككل - التزامها بالوقوف إلى جانبهم في هذا الصدد.

في الختام، نؤكد مجددا تأييدنا المطلق لعملية سلام يقودها الليبيون ويملكون زمامها حقا. ونعيد التأكيد أيضا على احترامنا لسلامة أراضي ليبيا وسيادتها.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطتين، وكيلا الأمين العام ديكارلو وزميلي السفير تيرومورتى، على إحاطتهما. وأود أيضا أن أرحب بزميلنا وصديقنا الليبي، السفير السني.

إن الحالة على أرض الواقع في ليبيا تزداد خطورة. والمواجهات المسلحة الأخيرة في طرابلس مقلقة للغاية، وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن التصعيد وكفالة حماية المدنيين. وفي هذا السياق، نرحب بالجولة الثانية من المحادثات التي أجرتها اللجنة المشتركة في القاهرة في الأسبوع الماضي. ونتطلع إلى انطلاق الجولة القادمة في ١١ حزيران/يونيه. وتُظهر هذه الاجتماعات، كما نأمل، وجود رغبة حقيقية لدى الجانبين في الدفع قدما بعملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. ونرحب بما وصفته وكيلا الأمين العام ديكارلو للتو بالمناخ الإيجابي والبناء السائد.

ويظل الهدف النهائي من هذه العملية هو التوصل إلى اتفاق لإجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة لجميع الليبيين الذين

مفوضية المجتمع المدني. وتبعث التقارير عن الاعتقالات التعسفية للنشطاء وصناع الرأي على القلق الشديد في وقت تتخبط فيه ليبيا في بناء إطار دستوري ديمقراطي.

وهناك أيضا شواغل بشأن خطر تدهور الأوضاع الأمنية. ونشيد بأصحاب المصلحة الليبيين لالتزامهم بالحفاظ على وقف إطلاق النار. ومع ذلك، فإننا نعلم أن المأزق السياسي واستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يفرضان مزيدا من الضغط على الاستقرار الهش للغاية. وتبرز الزيارة الأخيرة التي قامت بها المستشارة الخاصة ستيفاني وليامز إلى ترونة الأهمية التي توليها الأمم المتحدة للتحقيق في الجرائم التي يرتكبها الأفراد والجماعات المعارضين للمصالحة. ومن الضروري كفالة مساءلة المتورطين في الانتهاكات والتجاوزات عن أفعالهم بشفافية ووفق الأصول القانونية.

يبين تقرير الأمين العام (S/2022/409) أن حالة المهاجرين واللاجئين لا تزال محفوفة بالمخاطر. وتتواصل التقارير حول الوفيات والاحتجاز التعسفي والسجون السرية وحالات الاختفاء والتعذيب والعنف الجنسي ضد المستضعفين من الأفراد والأسر. وتقدر البرازيل العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في توثيق الحالات ونكر دعوتنا السلطات الليبية إلى أن تضاعف جهودها الرامية إلى منع تكرار هذه الانتهاكات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): شكر وكيل الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، السيد ت. س. تيرومورتى، على إحاطتهما.

يتزايد شعورنا بالقلق إزاء التطورات في ليبيا، لا سيما في ضوء الأحداث الأخيرة. ونلاحظ مع الأسف الشديد أن العملية السياسية في البلد تقترب مرة أخرى من الوصول إلى طريق مسدود. والواقع أن ما نشهده في ليبيا هو حكومتان متنافستان، فقد شكّل رئيس الوزراء الجديد باشاغا، الذي انتخبه البرلمان في شباط/فبراير، حكومة استقرار وطني، وهو يناضل من أجل الاعتراف بشرعيتها منذ شهرين. وفي

الأهمية بمكان أن تكفل السلطات الليبية إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى هذه المراكز بشكل كامل. ومع ذلك، ينبغي أن تكون الأولوية القصوى للإفراج عن المحتجزين تعسفا. وفي بيئة قد يكون فيها من الصعب على الناجين الإدلاء بشهاداتهم أو ربما يشكل ذلك خطرا عليهم، تضطلع البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا بدور رئيسي في التحقيق. ونؤيد تجديد ولاية البعثة في الشهر المقبل تأييدا تاما.

بعد اتخاذ القرار ٢٦٢٩ (٢٠٢٢) في نيسان/أبريل، يمكن أخيرا البدء في تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وتحظى البعثة بدعمنا الكامل، ونأمل في تعيين ممثل خاص للأمين العام في الوقت المناسب.

أختمت بياني بالإعراب عن دعمنا القوي للعملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية إيريني)، التي تضم أفرادا من قوات الدفاع الأيرلندية والتي أسهمت بفعالية في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا على مدار العامين الماضيين. ونتطلع إلى تجديد القرار ٢٥٧٨ (٢٠٢١) في الموعد المحدد في الشهر المقبل، وندعو إليه، وندعم بالكامل جهود فرنسا بوصفها القائمة على الصياغة.

السيدة أغيار باربوزا (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها، كما أشكر السفير تيرومورتى على إحاطته بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

نحيط علما بجولة المفاوضات الجديدة المعقودة في القاهرة من أجل تجاوز المأزق السياسي في ليبيا. ونأمل أن تتوصل القوى السياسية الليبية إلى اتفاق بشأن الإطار الدستوري الذي سيمنح من تحديد مواعيد جديدة لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. ولا شك أن استكمال الفترة الانتقالية شرط لنجاح المصالحة الوطنية.

وتدرك البرازيل أن ثمة دورا هاما للمجتمع المدني في هذه العملية، ولذلك تحت السلطات الليبية على إعادة النظر في القيود التي تفرضها

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، في مرحلة محورية من عملية السلام الليبية، تركت بعثة الأمم المتحدة من دون قيادة بحكم الواقع. والآن، كما نرى، من الواضح للجميع أن تشكيل وجود الأمم المتحدة بشكله الحالي لا يفي بالمتطلبات الضرورية.

وأعتقد أنه يمكننا جميعاً أن نتفق على أن وضع عدم اليقين الذي اضطر مبعوثو الأمين العام للعمل في سياقه بشأن الملف الليبي قد دام وقتاً أطول مما ينبغي وبدأ يحدث أثراً سلبياً.

وفي هذا الصدد، نؤيد التعيين المبكر لرئيس جديد للبعثة ونرى أن ثمة أهمية كبيرة، في عملية اختيار هذا المرشح، ضمان موافقة الشعب الليبي نفسه والأطراف الفاعلة الإقليمية وأعضاء مجلس الأمن.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على ملاحظاتها ورؤاها القيمة في هذا الوقت الحرج بالنسبة لليبيا. كما أشكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، السفير تيرومورتى، على موافقاتنا بأخر المستجدات، ونرحب بمشاركة السفير السني في هذه الجلسة.

لا تزال الحالة في ليبيا يلفها الغموض، بعد أكثر من عقد من النزاع. فهناك أزمة شرعية تؤثر على جميع مؤسساتها تتفاقم بسبب الانقسامات والتنافس السياسي وظهور حكومات موازية ووجود مقاتلين أجانب ومرترقة. وما زالت الموارد الطبيعية موضع خلاف بدلاً من أن تعود بالنفع على جميع السكان الليبيين.

إن تحقيق الاستقرار العاجل في ليبيا يكتسي أهمية استراتيجية ليس لشعبها فحسب ولكن كذلك للمنطقة الأوسع. فيجب علينا أن نستكشف كل الإمكانيات من أجل التغلب على المأزق السياسي الحالي. ويهدد الخلاف حول السيطرة على السلطة التنفيذية بإثارة عدم الاستقرار والعنف على أرض الواقع، كما رأينا مؤخراً في طرابلس.

ونتفق مع الأمين العام في تقييمه بأن الاتفاق على سبيل واضح وتوافقي لإجراء الانتخابات أصبح الآن ضرورة سياسية أكثر من

هذا السياق، يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد باندلاع اشتباكات مسلحة مؤخراً في طرابلس تزامناً مع وصول رئيس الوزراء. ومرة أخرى، نود أن نشير إلى أن استخدام القوة لحل النزاعات أمر غير مقبول، لا سيما في ظل الحالة المعقدة اليوم.

وعلى حسب علمنا، حققت محاولات إعادة ضبط العملية السياسية نتائج ليست كلها إيجابية. فلم يُسفر عدد من اجتماعات المبادرة عن أي نتائج ذات مغزى. ومع ذلك، نرحب بالخطوات الإيجابية المتخذة خلال الاجتماع الذي عُقد بين وفد مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في القاهرة في نهاية شهر أيار/مايو، والذي أمكن خلاله التوصل إلى حل توافقي أولي بشأن عدد من المسائل المتعلقة بالتشريعات، الأمر الذي سيشكل الأساس للانتخابات المقبلة.

ونشير مع الارتياح إلى تمكن الليبيين من تجاوز المأزق الأخير بشأن الجانب العسكري لعملية السلام، واجتماع اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في توليدو بإسبانيا دليل على ذلك. وندعو الشعب الليبي مرة أخرى إلى عدم السماح لتلك المبادرة بالإفلات من بين يديه في هذا المجال الحساس، لأن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تصعيد النزاع العسكري وتكرار سيناريو عام ٢٠١٩ المحزن.

فيما يتعلق بمسألة إجلاء القوات الأجنبية من ليبيا، فإن نهجنا لم يتغير. فما زلنا ندعو باستمرار إلى الانسحاب المتزامن والتدريجي والمتوازن لجميع الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية. وإذا لم نقم بذلك، فإننا نرى مخاطر جدية تتمثل في قلب التوازن الهش في ليبيا رأساً على عقب.

وعموماً، فإننا نأمل أن يتمكن الشعب الليبي من التغلب بشكل مستقل على الصعوبات التي تواجهه على أساس حوار شامل للجميع، من دون أي مساعدة خارجية مفرطة.

ونحن مقتنعون بأن دور الأمم المتحدة أصبح أكثر أهمية، بالنظر إلى الحقائق الجديدة في ليبيا. بيد أنه لم يتم الاضطلاع بهذا الدور منذ فترة طويلة بسبب عدم وجود رئيس معين لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لديه تفويض من مجلس الأمن. فبعد استقالة يان كوبيش،

السياسية والحياة العامة في البلد، ولا سيما النساء. إن كل محاولة للسيطرة على منظمات المجتمع المدني والحد من الحيز المتاح لها للتعاون الدولي هي محاولة مؤسفة وينبغي أن تتوقف.

وعلاوة على ذلك، فإن الجمود السياسي يحول دون استفادة الليبيين من مواردهم الوطنية ويهدد اقتصادهم واستثماراتهم في البنية التحتية الحيوية بل وحتى توفير الخدمات الأساسية ويقوض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للسكان. وذلك أمر غير مقبول ومؤسف للغاية في بلد لا يتجاوز تعداد سكانه ٧ ملايين نسمة وحباه الله بثراء في الموارد الطبيعية.

ومن الأهمية بمكان أن تظل المؤسسة الوطنية للنفط محايدة إزاء المأزق السياسي وألا يظل إنتاج الهيدروكربونات رهينة للاقتتال السياسي الداخلي. ويجب إعادة توجيه تلك الموارد، التي توجع الآن الانقسامات بين أصحاب المصلحة المحليين وتفاقمها، إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد ولصالح الشعب الليبي بأسره.

أود أن أختتم بياني بالقول إن عملية القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية إيريني) تقدم إسهاما هاما في ضمان احترام حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة في إطار الجهود الشاملة الرامية إلى إيجاد حل للأزمة الليبية. ولذلك السبب، تؤيد ألبانيا تأييدا تاما تجديد الولاية وعملية إيريني.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها وأشكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (١١٢٠١١) بشأن ليبيا على بيانه. وأرحب أيضا بحضور الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

يستمر عدم اليقين الذي يلف العملية السياسية الليبية في التنامي. ويظل من الصعب حل الخلافات بين الطرفين بشأن مسائل هامة مثل شرعية الحكومة، فيما اندلعت اشتباكات في طرابلس، الأمر الذي يثير قلقا بالغاً لدى الصين. إننا ندعو جميع الأطراف في ليبيا إلى وضع مصالح البلد والشعب في المقام الأول ومواصلة الالتزام بالاتجاه العام للتسوية السياسية وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن

أي وقت مضي. وقد حان الوقت الآن لأصحاب المصلحة الليبيين والمجتمع الدولي لمضاعفة دعمهم لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة.

وقد أظهرت المحادثات التي جرت في القاهرة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، بوساطة المستشار الخاصة ستيفاني وليامز، علامات على إحراز تقدم مشجع نحو وضع أساس دستوري للانتخابات. وهذا يشكل أساسا واعددا جدا للتوصل إلى اتفاق. وهو ما تحتاج إليه ليبيا. وهو ما نتوقعه. ويمكن أن يكون وجود أساس دستوري توافقي وتوفير أفق انتخابي أمرا حاسما لحل التوترات المحيطة بالسلطة التنفيذية كذلك. وينبغي الحفاظ على هذا الزخم خلال الجولة الثالثة في حزيران/يونيه من أجل التحضير لانتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع وإجرائها.

وندعو جميع أصحاب المصلحة الليبيين، بمن فيهم قيادة كل من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، إلى التعاون الكامل وبحسن نية مع المستشار الخاصة وليامز. ونشيد بالمستشارة الخاصة وليامز على جهود الوساطة التي تبذلها، كما نشيد ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على دورها في دعم جهود تحقيق المساءلة. فالعدالة أمر بالغ الأهمية لاستدامة السلام.

إن إحراز تقدم على المسار السياسي أمر ضروري وعاجل للحد من الانقلابات، التي تسببت في حالة جمود أيضا على المسار العسكري. وعلى الرغم من الحفاظ على وقف إطلاق النار وتأكيد جميع الجهات الفاعلة الليبية رفضها للنزاع، فقد أصبح العديد من إنجازات الحوار العسكري وعمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ موضع شك الآن. ولذلك، لا يمكن تصور إحراز تقدم فيما يتعلق بانسحاب المقاتلين والمرتبقة الأجانب.

ويؤثر ذلك الوضع المتقلب والمحفوف بالمخاطر على كل جانب من جوانب الحياة. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة المستمرة في القيود المفروضة على المجتمع المدني في ليبيا. فذلك يقلل من الحيز المدني ويقوض المشاركة الهادفة لجميع أصحاب المصلحة في العملية

دورا هاما في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وتيسير انسحاب القوات المسلحة الأجنبية والمرتزقة. ومن شأن استئناف اللجنة أداء مهامها كاملة في أقرب وقت ممكن أن يساعد جميع الأطراف في الحفاظ على التنسيق والاتصال ومنع أي سوء فهم أو سوء تقدير. وتؤيد الصين نشر فريق رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة في سرت في أقرب وقت ممكن.

يشكل النفط المصدر الرئيسي للدخل القومي في ليبيا. وقد لاحظت الصين بعض تطورات في الآونة الأخيرة في إنتاج ليبيا من النفط وتحث جميع الأطراف المعنية على حل خلافاتها في مجالات عائدات النفط وإدارته وتوزيعه من خلال الحوار والمشاورات؛ واستئناف الإنتاج المستقر للنفط في أقرب وقت ممكن؛ وتهيئة الظروف المواتية للداء الطبيعي للحكومة الليبية وتوفير الخدمات العامة والنهوض بالعملية السياسية. وفي السياق الجيوسياسي الحالي، سيساعد ذلك أيضا على استقرار أسعار السوق الدولية للنفط الخام.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر كلا من وكالة الأمين العام السيدة روزماري ديكارلو والسفير تيرومورتى على إحاطتهما الوافيتين. كما أرحب بمشاركة السفير طاهر السني في جلسة اليوم.

لا يزال مستقبل العملية السياسية في ليبيا غير واضح، إذ يشوبه تنافس على السلطة ويهدده تجدد الاشتباكات بين المجموعات المسلحة، وخاصة في العاصمة طرابلس. إلا أن سعي الأطراف الليبية للتهذبة وتجنب الانزلاق في دوامة من العنف وإعطاء الفرصة للحوار الليبي - الليبي، بالرغم من كافة الاختلافات الحالية، تعد جميعها جهودا مشجعة تستحق من المجتمع الدولي الدعم خلال هذه المرحلة الحرجة.

كما نؤكد على ضرورة إنهاء كافة المراحل الانتقالية، بما يلبي إرادة الشعب الليبي في إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية، ووفقا للموعد الذي يتوافق عليه الليبيون. وعليه، ندعم جميع المساعي الحميدة والمبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الغايات وحلحلة الأزمة الليبية. كما نرحب بالتقارب الذي تم بين

اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى تصعيد التوترات والحفاظ على السلام والاستقرار اللذين تم تحقيقهما بشق الأنفس.

ويمثل الحوار والمشاورات الحل الوحيد الذي يمكن أن يكسر الجمود السياسي في ليبيا. وقد عقد المؤتمر الوطني العام الليبي والمجلس الأعلى للدولة مؤخرا الجولة الثانية من الحوار في القاهرة وتوصلا إلى توافق جزئي في الآراء بشأن أساس الدستور، الأمر الذي تشيد به الصين.

إن المرحلة الانتقالية التي توخاها منتدى الحوار السياسي الليبي تقترب من نهايتها. ويجب على جميع الأطراف في ليبيا الحفاظ على زخم الحوار من أجل التوصل إلى توافق شامل في الآراء حول المسائل الهامة مثل الأساس الدستوري والجدول الزمني للانتخابات في أقرب وقت ممكن وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات واستكمال الانتقال السياسي.

وعلى المدى الطويل، ينبغي للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، دعم الأطراف في ليبيا في دفع المصالحة الوطنية قدما وحل الاختلافات العميقة الجذور الناجمة عن سنوات من الاضطرابات من أجل إرساء أساس متين لليبيا لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وتحث الصين المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية على الاضطلاع بدور نشط لتحقيق تلك الغاية.

وفي ظل الظروف الراهنة، من الضروري أن تستأنف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تنفيذ ولايتها الكاملة. وتكرر الصين تأكيد دعمها للأمم العام، تمشيا مع القرار ٢٦٢٩ (٢٠٢٢)، في تعيين مرشح أفريقي، في أقرب وقت ممكن، ممثلا خاصا للأمم العام لليبيا.

يشكل التدخل الخارجي عاملا رئيسيا في مسألة ليبيا التي طال أمدها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل ملتزما بمبدأ القيادة والملكية الليبيتين وأن يقدم مساعدة بناءة مع الامتناع عن فرض حلول خارجية.

إن اتفاق وقف إطلاق النار هو حجر الزاوية للحفاظ على الأمن والاستقرار في ليبيا والمنطقة. وتؤدي اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥

وختاماً، تؤكد بلادي على التزامها بسيادة واستقلال وسلامة أراضي ليبيا ووحدتها الوطنية، ونأمل بأن تتضافر الجهود لتحقيق التوافق الوطني وتجاوز مرحلة الانسداد السياسي الراهنة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وكيل الأمين العام ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا على إحاطتهما. وأرحب كذلك بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

إن الحفاظ على الوضع الراهن ليس خياراً بالنسبة لليبيا، ويجب علينا حل الأزمة المتعلقة بالسلطة التنفيذية على وجه السرعة. تدعو فرنسا أصحاب المصلحة الليبيين إلى الدخول في حوار حقيقي بهدف التوصل إلى حل سياسي مجد دون تأخير. وسيكون من المهم تشكيل حكومة موحدة وشاملة للجميع وقادرة على الحكم في جميع أنحاء البلد إذا أُريد إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وتأمينها في جميع أنحاء ليبيا في أقرب وقت ممكن، وفقاً لنداءات الأمين العام، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وقبل كل شيء وفقاً لتوقعات الشعب الليبي. لقد أدى تأجيل الانتخابات قبل ستة أشهر إلى فترة من عدم اليقين تقوض جهودنا لاستعادة ليبيا موحدة ومستقرة وذات سيادة. وتؤيد فرنسا بالكامل وساطة الأمم المتحدة في إرساء الأساس الدستوري لإجراء الانتخابات. إن الحوار بين جميع الأطراف الليبية، بما في ذلك المجلسان على سبيل المثال لا الحصر، هو أمر بالغ الأهمية لوضع خارطة طريق جديدة ولإجراء الانتخابات، وهو ضروري للحد من التوترات وكذلك لإحراز تقدم على أساس دستوري. ولذلك نشجع الأمم المتحدة على مواصلة جهودها في ذلك الصدد.

كما أن المكاسب الأمنية التي تحققت يجب حمايتها من المأزق السياسي. تدعو فرنسا جميع الجهات الفاعلة الليبية إلى الامتناع عن أعمال العنف والتحريض على الكراهية والاستفزازات والتمسك بوقف إطلاق النار. ولتحقيق هذه الغاية ستواصل فرنسا دعم اللجنة العسكرية الليبية المشتركة ٥+٥، والتي أظهرت تصميمها على تنفيذ جميع أحكام اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك الانسحاب التدريجي والمطرود

الأطراف الليبية خلال مشاورات القاهرة بشأن المسار الدستوري. ونشمن الدور المصري في هذا الصدد، ونتطلع للتوصل إلى اتفاق حول باقي النقاط خلال اجتماع الأطراف المعنية في حزيران/يونيه القادم. ونؤكد هنا على ضرورة إشراك المرأة والشباب في كافة خطوات بناء الدولة الليبية. ويجب ألا نغفل عن أهمية التركيز على تحقيق مصالح وطنية شاملة وتفعيل حوار حقيقي يشمل كافة مكونات المجتمع الليبي، حيث ستدعم هذه الجهود بناء الثقة بين جميع الأطراف والفاعلين السياسيين، بما يحافظ على وحدة الدولة ومصالحها ويعزز التعايش السلمي فيها.

ولتحقيق سلام مستدام يتحتم علينا التأكيد على أهمية أن تحافظ اللجنة العسكرية المشتركة (٥+٥) على حيادها، وندعوها إلى استئناف اجتماعاتها للحفاظ على المكتسبات الأمنية والعسكرية التي حققت في الفترة الماضية، وخاصة في مجال مكافحة التطرف والإرهاب والتسلل والتفريب. كما أن مواصلة بناء الدولة الليبية تتطلب المضي قدماً في توحيد كافة المؤسسات الليبية الحيوية وتحييدها عن الصراعات، وكذلك ضمان استقلاليتها والسماح لها بممارسة أنشطتها رغم الأوضاع والاضطرابات السياسية الحالية، إذ نؤكد هنا أن هذه المؤسسات تعد ملكاً للشعب الليبي.

ولا بد أيضاً من الحفاظ على المقدرات والثروات الليبية وإدارتها بنزاهة وشفافية وبصورة عادلة. وبالتزامن مع هذه المساعي ينبغي تكثيف الجهود لفرض سيادة القانون على كافة الأراضي الليبية، للحفاظ على أمنها واستقرارها. وسيساهم ذلك أيضاً في معالجة مسألة الهجرة في السياق الليبي والأفريقي الأوسع، إذ نشدد على حاجة المجتمع الدولي إلى دعم بلدان المنشأ، وكذلك دول العبور، في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة.

وفيما يتصل بعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فإننا نتطلع إلى المضي قدماً في إعادة هيكلة البعثة وفقاً للتوصيات الواردة في تقرير الاستعراض الاستراتيجي المستقل (S/2021/716، المرفق)، وأن يتولى قيادة البعثة ممثل خاص للأمين العام مقيم في طرابلس، على أن يقوم الأمين العام بتعيين ممثل خاص على وجه السرعة، تماشياً مع القرار ٢٦٢٩ (٢٠٢٢).

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها اليوم. وأرحب أيضا بحضور الممثل الدائم لليبيا.

برزت التحديات التي تواجهها ليبيا بشكل حاد في وقت سابق من هذا الشهر مع ورود تقارير عن وقوع اشتباكات على مشارف طرابلس. ومن الضروري أن تحل الأطراف المعنية جميع المسائل السياسية المتعلقة سلميا، مع مراعاة المصالح الأكبر للشعب الليبي. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف معا لصون السلام والاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد مرة أخرى على أهمية إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقرب وقت ممكن، لأن ذلك سيكون أمرا حاسما للمحافظة على الزخم الذي ولده توقيع اتفاق وقف إطلاق النار.

والأولوية الآن هي ضمان إجراء الانتخابات دون إبطاء بطريقة حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية. ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف في ليبيا من الالتفاف حول هذا الهدف المشترك. ونلاحظ اتخاذ اللجنة المشتركة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لخطوات إيجابية في عدة مجالات، ونتطلع إلى رؤية الأطراف الليبية تتوصل قريبا إلى توافق في الآراء بشأن الأساس الدستوري لإجراء الانتخابات. ومن المهم أن يدعم مجلس الأمن والمجتمع الدولي أبناء الشعب الليبي فيما يستعدون للانتخابات. ويمكن للعنف بأي شكل من الأشكال أن يقوض التقدم المحرز منذ عام ٢٠٢٠ وينبغي تثبيطه بشدة.

ولا بد من صون سيادة ليبيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويجب أن يقود الليبيون العملية السياسية وأن يمسكوا بزمامها بالكامل من دون شروط مفروضة أو تدخل خارجي. ومن المهم أيضا إحراز تقدم ملموس في مسألة الانسحاب التام والكامل للقوات الأجنبية والمرتزقة. ومن المؤسف أنه بعد مرور أكثر من عام ونصف العام على توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، لم نر بعد تقدما ملموسا في ذلك الصدد. ويضر استمرار وجود القوات الأجنبية والمرتزقة بالسلام والاستقرار في البلد والمنطقة. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أشدد على أهمية التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة

لجميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية، على النحو المبين في خطة عملها. فهذا أمر لا يقل أهمية في استعادة السيادة الليبية عن أهمية تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن أجل تحقيق هذه الغاية فإن فرنسا مستعدة للعمل مع الليبيين وبلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية المعنية. ويتعين أيضا على جميع الدول الأعضاء أن تكفل التقيد بحظر الأسلحة. إن عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط تمثل أداة فريدة لتنفيذ هذا الحظر. تشكر فرنسا ليبيا على تعاونها وتدعو أعضاء المجلس إلى تيسير تجديد الإذن لعمليات إيريني بحلول ٣ حزيران/يونيه.

ولا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء استمرار الحصار النفطي. إننا نتابع باهتمام التوصيات بتجميد عائدات النفط وإنشاء آلية لإدارتها بشفافية وإنصاف. وينبغي أن يكون هذا مقبولا من قبل جميع أصحاب المصلحة الليبيين، وإذا لزم الأمر ينبغي أن يمكن بسرعة من رفع الحصار عن الآبار. وتشير فرنسا أيضا إلى الجهود التي تبذلها المستشارة الخاصة للأمين العام من أجل تحقيق توحيد حقيقي لمصرف ليبيا المركزي، وهو ما لم يتحقق بعد.

ولا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء تزايد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما ضد اللاجئين والمهاجرين والمدافعين عن حقوق الإنسان بصفة خاصة، والنساء. وتود فرنسا أن تشدد على أهمية تمديد ولاية البعثة المستقلة لتقصي الحقائق فقي ليبيا في حزيران/يونيه وعلى تعاون جميع الأطراف مع المحكمة الجنائية الدولية. فكفاحة الإفلات من العقاب أمر أساسي لضمان السلام الدائم.

ويجب أن تكون أولوية المجلس اليوم الحفاظ على المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت في السنوات القليلة الماضية وإعادة إطلاق عملية انتخابية دون مزيد من التأخير، لأن ذلك ضروري لضمان الاستقرار الدائم في ليبيا. وأدعو جميع أعضاء المجلس إلى الارتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجه إحلال السلام والأمن في ليبيا وفي جميع أنحاء المنطقة.

إجراء انتخابات وطنية شاملة للجميع في أقرب وقت ممكن. وكما نعلم جميعاً، هناك ٢,٨ مليون ليبي سجلوا أنفسهم للتصويت ويتوقعون إجراء انتخابات في أجواء آمنة وفي الموعد المحدد. إن السبيل العملي الوحيد لإيجاد قيادة سياسية شرعية هو السماح للشعب الليبي باختيار قاداته. ولن تؤدي محاولات الاستيلاء على السلطة السياسية أو التمسك بها من خلال العنف إلا إلى إلحاق الضرر بالشعب الليبي. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال الاستفزازية وعن الخطب الرنانة وضمان حماية المدنيين، وهي أمور حاسمة الأهمية لتجنب تصعيد العنف من جديد.

ويسرنا أن نرى أن وقف إطلاق النار لا يزال قائماً، ونشيد بعمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في ذلك الصدد. غير أنه، وكما أكدنا في الإحاطة السابقة (انظر S/PV.8996)، من المهم جداً أن يستمر العمل الأساسي للجنة وألا يعيقه التوتر السياسي المستمر. وقد أحرزت اللجنة تقدماً كبيراً في الحفاظ على الاستقرار وتحسين الحياة اليومية للشعب الليبي. ونرحب أيضاً بالاجتماع الذي عقدته اللجنة مؤخراً مع المستشارة الخاصة وليامز على هامش حلقة العمل المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي عُقدت في إسبانيا، ونشيد بالالتزام المتجدد بعملية شاملة وقائمة على الحقوق لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونشجع على مواصلة التعاون مع البلدان المجاورة والاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد.

ويجب أيضاً تجنب تعطيل إنتاج النفط. فالموارد الطبيعية الليبية مهمة لإمدادات الطاقة العالمية في وقت يزداد فيه الطلب. والأهم من ذلك، أنها مصدر دخل ضروري للشعب الليبي لتحسين الخدمات العامة وتأمين تمويل موثوق به لتلبية احتياجات الشعب ذات الأولوية. ويجب عدم تسييس قطاع النفط ورفع الحصار النفطي المستمر، بما يمكن من إنتاج النفط وتصديره بشكل كامل.

أخيراً، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء ما ورد من أنباء عن اعتقال واحتجاز أعضاء المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والمؤسسات غير الحكومية الدولية. كما نشعر بالقلق إزاء العنف والتحرش اللذين يستهدفان الناشطات والموظفات. وأود أن أشدد على أن من واجب

للدولة وتسريحها وإعادة إدماجها. كما تحتاج ليبيا إلى عملية مصالحة وطنية شاملة وجامعة.

ومن المهم أن يوجه المجتمع الدولي انتباهه لخطر الإرهاب في أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل. وقد أبرزت التقارير الأخيرة للأمم العام وجود معسكرات تدريب تابعة لتنظيم داعش والجماعات المنتسبة له في جنوب ليبيا. ويثير استمرار قدرة داعش على شن هجمات قلقاً عميقاً. وينبغي للمجلس أن يركز على القضاء على كل تهديد يشكله التنظيم وغيره من الجماعات الإرهابية في أي مكان في العالم. ويشكل الإرهاب تهديداً متزايداً لأفريقيا، ومن المهم للمجلس أن يركز عليه قبل فوات الأوان.

ارتبطت الهند تقليدياً بعلاقات وثيقة ومفيدة للطرفين مع ليبيا، وما زلنا ملتزمين بدعم ليبيا والشعب الليبي في مساعدهما إلى تحقيق السلام الدائم في البلد.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير تيرومورتى على إحاطتهما. ونرحب أيضاً بزميلنا ممثل ليبيا في جلسة اليوم.

ونود أن نشيد بعمل السيدة ستيفاني وليامز، المستشارة الخاصة للأمم العام، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في عقد اجتماع للجنة المشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في وقت سابق من هذا الشهر في القاهرة. وتؤدي الأمم المتحدة دوراً حاسماً في مساعدة العملية السياسية التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها، وخاصة في الجمع بين الطرفين لمناقشة الترتيبات الدستورية التي تشد الحاجة إليها. واسمحوا لي أيضاً أن أشكر مصر على استضافة الطرفين. ونشيد كذلك باللجنة المشتركة لتوصلها إلى توافق أولي في الآراء بشأن ١٣٧ مادة في جولة المحادثات التي جرت الأسبوع الماضي.

وتلك علامة مشجعة على إحراز تقدم، ونحث الطرفين على البناء على توافق الآراء بغية التوصل إلى اتفاق بشأن المواد المتبقية عندما يجتمعان مرة أخرى في حزيران/يونيه. ونثق بأنهم سيرتقيان إلى مستوى مسؤولياتهما وسيوفران إطاراً دستورياً راسخاً من شأنه أن يمكن من

الضروري أن تستأنف اللجنة العسكرية المشتركة ٥٥٥ مهامها كاملة وأن تحرز تقدماً في المهام العالقة، ولا سيما تنفيذ خطة انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إن عدم الاستقرار الحالي قد سمح للمجموعات المسلحة من جميع الانتماءات بالاستمرار في الإساءة إلى المهاجرين وطالبي اللجوء مع الإفلات من العقاب، وترهيب النشطاء، وتضييق الحيز المدني المتاح، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على مشاركة النساء والشباب. وبلدي، المكسيك، يحض السلطات على إعطاء الأولوية للمساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بغية كسر حلقة الإفلات من العقاب وإنهاء معاناة المدنيين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الإعلامية المفيدة التي جاءت في الوقت المناسب اليوم. كما أشكر السفير تيرومورتي على إطلاع مجلس الأمن على آخر المستجدات فيما يتعلق بعمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وأرحب بالمثل الدائم لليبيا في مداولاتنا اليوم.

مرة أخرى، نجتمع لمناقشة الحالة في ليبيا، ومرة أخرى، سمعنا أن الشعب الليبي ما زال محروماً من السلام والاستقرار والديمقراطية التي يصبو إليها. وما زال العنف مستمراً بلا هوادة. وقبل بضعة أيام، وكما سمع أعضاء المجلس بالفعل، في ١٧ أيار/مايو كانت هناك اشتباكات بين الميليشيات المتناحرة في شوارع طرابلس. ونطالع مراراً وتكراراً تقارير تفيد أن الأسلحة والمقاتلين الأجانب ما زالوا يتدفقون إلى البلد، مما يوجب العنف وينتهك القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). والولايات المتحدة تحث الجماعات المسلحة كافة على وقف القتال والعمل على الحفاظ على وقف إطلاق النار لعام ٢٠٢٠ وأهداف اللجنة العسكرية المشتركة ٥٥٥.

أود اليوم أيضاً أن أسترعي الانتباه إلى التوجه المقلق للغاية المتمثل في تودد القادة الليبيين إلى المتطرفين العنيفين واستخدام القوانين التقييدية لقمع نشطاء المجتمع المدني وإسكات المنتقدين ودعم السلطة. هذا ليس ما ينبغي أن تبدو عليه ليبيا الحرة والنزيهة والمفتوحة.

الدول احترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها، بما في ذلك عن طريق ضمان مساءلة الجناة.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):

أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسفير تيرومورتي على إحاطتهما. ترحب المكسيك بالتقدم المحرز في القاهرة خلال الجولة الأخيرة من المحادثات التي يسهلها السيدة ستيفاني وليامز بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب. بيد أننا ندرك أنه لم يتسن بعد التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأساسية المتصلة بإعادة تنشيط العملية الانتخابية، مثل معايير الأهلية للمرشحين وتسلسل الانتخابات التشريعية والرئاسية. ومما يبعث على القلق أنه مع بقاء أقل من شهر على نهاية الفترة الانتقالية التي توخاها ملتقى الحوار السياسي الليبي، لا يوجد وضوح بشأن مسار العمل الذي يتعين اتخاذه للحفاظ على العملية السياسية. وفي ظل هذه الظروف، يشكل وجود حكومتين تدعيان السيطرة على البلد تهديداً لاستقرار ليبيا والمنطقة ككل، وهو تهديد يجب على المجلس أن يأخذه على محمل الجد.

وقد أظهرت تجربة السنوات الأخيرة أن أي ترتيب سياسي يؤدي إلى تشكيل حكومة دون تأييد التصويت الشعبي سيكون مقيداً بفعل التساؤلات المحيطة بشرعيته. والمخالفات في صنع القرار في مجلس النواب، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2022/409)، تعني أيضاً أن هذا الحيز المخصص للتمثيل الشعبي فشل حتى الآن في توفير بديل صالح. ولذلك، يجب أن يستخدم المجلس جميع الأدوات المتاحة له لتلبية توقعات ما يقرب من ٣ ملايين ليبي سجلوا أسماءهم للتصويت في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وترى المكسيك أن من الملح، كخطوة أولى، أن يعين الأمين العام ممثله الخاص لرئاسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والقيام بدور نشط في البحث عن مخرج من المأزق السياسي الحالي. ونأسف لأن غياب قيادة مستقرة للبعثة لفترة طويلة يعرقل تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل.

وعلى الجبهة الأمنية، تذكرنا الاشتباكات المسلحة الأخيرة في طرابلس بأن تصاعد الصراع يمكن أن يطرأ في أي وقت. لذلك، من

السيدات والسادة، لقد قدمنا لهذا المجلس عشرات الإحاطات، واستمعنا منكم إلى العديد من البيانات. وأصبحنا في موقف وكأننا نكرر أنفسنا. وقد مل الشعب الليبي من تكرار نفس الكلام. وأصبحنا وكأننا ندور في حلقة مفرغة. لذا، سأحاول اليوم أن أتحدث إليكم بشكل مباشر في محاولة لنقل صوت المواطن الليبي الذي سئم هذه الجلسات دون أن يخرج عنها نتائج فاعلة. كما سأحاول هذه المرة أن أنقل إليكم صوت المواطن الليبي، أيا كان انتماؤه أو توجهه، سواء كان مناصرا لأنصار النظام السابق، أو لأنصار شباط/فبراير، أو غيرهم. أحاول أن أنقل لكم هذه المرة صوت المواطن الليبي البسيط الذي يتساءل ماذا بعد. فأرجو منكم الإنصات والإصغاء.

تأتي إحاطة اليوم ونحن أمام تحديات صعبة ومفترق طرق خطير. والمواطن الليبي لا يخفى عليه أن ما يحدث هو نتيجة لتراكمات من الأزمات منذ عام ٢٠١١ حتى يومنا هذا. فبعد خروج شريحة واسعة من الليبيين للمطالبة بالتغيير، قرر هذا المجلس التدخل، ورفع حينها شعار حماية المدنيين ودعم المسار الديمقراطي. وظن الكثيرون حينها أن هذا هو الهدف الأساسي من التدخل، ولكن سرعان ما تحول ذلك إلى سبب مباشر في خلق الفوضى والحرب بالوكالة وانتشار السلاح والمليشيات وبؤر الإرهاب وفرض الحلول والأجندات، فتحول حلم التغيير إلى كابوس التقسيم والتدمير، مما أدخل بلدي في دوامة لا نهائية من الصراع، في ظل عجز كامل من هذا المجلس. فهذا ما يراه، للأسف، غالبية المواطنين. لذلك، عليكم جميعا مسؤولية أخلاقية تجاه ما وصل إليه الوضع في بلدي. وننتظر منكم أن تتعاملوا هذه المرة بجدية.

أما بخصوص الوضع السياسي، فقد شهدت ليبيا خلال السنوات الماضية تطورات متلاحقة ومبادرات ومؤتمرات واتفاقات سياسية مختلفة، بدءا من اتفاق الصخيرات إلى مؤتمري باريس وباليرمو، ومسار برلين، وصولا إلى محادثات تونس وجنيف، حتى تم الاتفاق على خريطة الطريق، وخرج من المجلس قرارات لدعم هذه الخريطة. وكل ما يجمعها كان محاولة إنهاء المراحل الانتقالية وإعداد قاعدة دستورية، انتهاء بالانتخابات.

ويسرنا أن نسمع عن التقدم المحرز نحو الاتفاق على أساس دستوري للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ونرحب بخطة استئناف الاجتماعات مرة أخرى في حزيران/يونيه. ولكن كم شهرا سننتظر حتى تعقد ليبيا الانتخابات التي سجل فيها أكثر من ٣ ملايين شخص أسماءهم؟ يجب وضع حد للتأخيرات والعراقيل.

ونقدر عمل المستشارية الخاصة للأمين العام، السيدة ستيفاني وليامز، ومندوبي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، الذين اجتمعوا في القاهرة الأسبوع الماضي لنقلنا نحو توافق سياسي. ولكن اسمحو لي أن أكون واضحة غاية الوضوح: من يعرفلون أو يقوضون الانتقال السياسي الناجح في ليبيا قد يواجهون جزاءات.

إن ليبيا تمر بمنعطف حرج. ويمكن لقادتها أن يختاروا التحرك بجرأة نحو ليبيا موحدة مع حكومة تسعى جاهدة لتلبية احتياجات شعبها وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك للعديد من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا، أو اختيار الانزلاق إلى الانقسام وعدم الاستقرار وتوقف عجلة التنمية واحتمال اندلاع المزيد من الصراع العنيف.

ولا تزال هناك فرصة للعودة إلى روح الوحدة السياسية التي أدت إلى وقف إطلاق النار ووضع خارطة طريق انتخابية. لكن نافذة الفرصة هذه تتقلص مع كل يوم أو شهر ينقضي. لقد حان الوقت لكي يفعل قادة ليبيا ما هو صواب لشعبها.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أود مرة أخرى أن أسترعي انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن باستخدام الجلسات المفتوحة على نحو أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): في البداية، أهنئكم سيدتي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتمنى لكم التوفيق. كما أشكر السيدة ديكارلو والسيد تيرومورتى على إحاطتهما الإعلاميتين.

بين مجلس النواب ومجلس الدولة حتى يفضي إلى مسار دستوري أو قاعدة دستورية ينتهي بالانتخابات.

لكن السؤال نفسه يتكرر، ماذا لو فشلت اجتماعات القاهرة؟ وماذا لو نجحت التفاهات في القاهرة، فما سوف يكون موقفكم من المعركين؟ وماذا لو توصل اتفاق القاهرة إلى توافق جزئي ولم يضع في حسابه القوى السياسية الفاعلة؟ ماذا بعد؟ هذه الأسئلة التي يطرحها المواطن الليبي الذي يتمنى أن تستطيعوا الإجابة عليها، هذا المواطن لا يهتم القوانين وتفاصيل المواد ولا يهتم النصوص، بل يهتم الاستقرار والأمان.

أما بالنسبة للوضع الأمني، فلا يخفى على المواطن ما شهدته ليبيا من تدهور الوضع بسبب حالة عدم الاستقرار، وعدم القدرة على إيجاد حل سياسي عادل للأزمة، وللأسف تعثر عمل اللجنة العسكرية ٥+٥ والتي كان المواطن ينظر إليها بتفاؤل كنواة لتوحيد المؤسسة العسكرية والعمل على إخراج كافة أنواع التواجد الأجنبي في ليبيا، ويتم إنهاء كل مظاهر الأسلحة أو التسليح خارج احتكار الدولة. وهو مطلب ينادي به كل مواطن ليبي شريف، ومع ذلك سعدنا بالاجتماعات الأخيرة التي عقدت في إسبانيا، والتي تم فيها نقاش ملف نزع السلاح والتسريح وإدماج المقاتلين، ونتمنى لهم التوفيق، والابتعاد عن التجاذبات السياسية.

وبالحديث عن الوضع الأمني، شاهدنا أيضاً عودة لنشاط الجماعات الإرهابية وبؤر داعش والقاعدة وبالأخص في الجنوب الليبي، والذي استهدف عدة مرات أفراد ودوريات عسكرية ومدنية، واستمر انتشار السلاح وحالات القتل والخطف والمواجهات بين مجموعات مسلحة كما حدث في المنطقة الغربية من ليبيا. واستمر كتم الأفواه في عدة مناطق في ليبيا دون استثناء. كذلك استمرار أزمة المهاجرين غير الشرعيين وزيادة نشاط شبكات الاتجار بالبشر العابرة للحدود، وهنا نعيد ونكرر أن ليبيا أيضاً ضحية، ولا يمكن وغير مسموح تحميلنا مسؤولية هذا الملف، وإذا تحدثنا فقط بلغة الأرقام، فحسب تقاريركم هناك ٦٥٠ ألف مهاجر داخل ليبيا، في حين في مراكز الإيواء لا يتجاوز عددهم ٤ آلاف، فماذا عن هؤلاء؟ وأين مسؤوليتكم من ذلك، المواطن الليبي يسأل ...

فماذا حدث؟ ولماذا فشلت؟ المواطن البسيط يسأل. حقيقة الأمر إن هذا المجلس فشل في تنفيذ ما يُصدر من قرارات، ولم يستطع محاسبة المعركين، دولا كانوا أو أفرادا. واكتفى المجلس بالبيانات والتعبير عن القلق والإدانة. وهذا ساهم في فقدان المواطن الليبي للثقة بينه وبين هذا المجلس والمجتمع الدولي، وفقد الثقة في أي مبادرات أو مقترحات دولية جديدة، وساهم أيضا في تشجيع المعركين للوقوف أمام كافة الحلول التي لا تليبي رغباتهم ومصالح الدول الراعية لهم.

لذا، المواطن يسأل: ما فائدة حوارات دولية أو قرارات أممية إن كان المعركين لن يحاسبوا؟ فمثلاً ماذا فعلتم بعد أن فشل الاستحقاق الانتخابي الذي كان مقررا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر الماضي؟ ماذا حدث بعد ذلك؟ وكانت كل بياناتكم تتحدث عن هذا التاريخ. حتى شعرنا بأنه يوم مقدس؟

إن عجز وانقسام هذا المجلس كان واضحا في عديد المناسبات، كان آخرها عدم القدرة على تمديد ولاية البعثة الأممية أو تعيين مبعوث جديد، حتى اضطر الأمين العام إلى تعيين مستشارة لتيسير الأعمال إلى أن يتم ذلك.

وعند الحديث عن تعيين مبعوث جديد، نذكركم بأن هذا المبعوث سيكون التاسع خلال ١١ عاما، وهذا يدعونا إلى التساؤل، هل المشكلة في المبعوثين الدوليين؟ أم المشكلة في الاستراتيجية التي تتعامل بها البعثة الأممية والأمم المتحدة والأجهزة المختلفة؟

هذا تساؤل يوجهه المواطن!

نحن أيضاً أمام معضلة أخرى لم يجد لها المواطن الليبي أي تفسير، فمن جانب يتم الدعوة لاحترام قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الدولية والحوارات وخرائط الطرق، وفي نفس الوقت يتم الدعوة لاحترام الملكية الليبية والقيادة الليبية والحل الليبي الخالص؟

فأصبح هناك نوع من التناقض. لذا أصبح المواطن وحتى القيادات السياسية في حيرة من أمرهم وكلاهما له حجة منطقية مقنعة للآخرين.

المواطن دائماً يتمنى نجاح أي توافق بين الليبيين لتنتهي هذه الدائرة المفرغة، مثلما نتمنى أن تنجح الحوار الدائر الآن في القاهرة

هذا هو الحل الذي يدعو إليه المواطن الليبي.

لذا ندعوكم مجدداً لدعم إرادة الليبيين وتصحيح أخطاء الماضي، وبهذه المناسبة نشكر الدول التي غيرت من مواقفها السابقة وعرفت أنه لا يمكن أن تستمر دائرة الصراع إلى الأبد، وأن الحوار والسلام هما السبيل الوحيد لضمان الاستقرار وأمن المنطقة.

ومن هنا أيضاً ننقل أيضاً دعوة المواطن الليبي لمتصديري المشهد في ليبيا، لإعلاء صوت العقل والحكمة، والابتعاد عن الحرب والفتنة والتنازل من أجل الوطن، فلم يعد من المقبول أو المسموح إزهاق مزيد من الأرواح في حروب لا فائدة منها إلا الدمار والخراب، وهنا نشكر مجدداً المواقف الوطنية من كافة القيادات والنخب السياسية التي عاهدت وأكدت أنها لن تسمح بالانجرار وراء حرب جديدة من أجل السلطة.

فقد حان الوقت لتتجاوز خلافات الماضي الأليمة ونبدأ معاً في إنجاز ميثاق وطني ومصالحة حقيقية، وفي حديثنا عن المصالحة ونحن نحتفل اليوم الأيام بيوم أفريقيا، نعيد ونكرر طلبنا بدعم جهود الاتحاد الأفريقي والمجلس الرئاسي من أجل إطلاق مشروع المصالحة الوطنية الشاملة، والذي ينتج ميثاق وطني يجمعنا ولا يفرقنا، ويقوينا ولا يضعفنا.

ورغم كل ما تم سرده، أؤكد لكم أننا متفائلون وأن المواطن الليبي وبالأخص الأجيال الجديدة من الشباب والشابات، أصبحوا أكثر نضجاً ووعياً لكل ما يدور، وكلنا ثقة بأنهم وبجهود الوطنيين سنجتاز هذه الأزمة، وماضون في اتجاه الصلح والتصالح ورأب الصدع، والمضي قدماً مهما كانت التحديات نحو بناء دولة المؤسسات والقانون، دولة الاستقرار والازدهار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

لماذا لم نسمع عن عقوبات ضد المتجرين الدوليين بالبشر من دول المصدر والعبور والمقصد؟ إن كانت ليبيا بوابة الجحيم لهؤلاء؟ فافتحوا أبواب الجنة عندكم. واستقبلوهم وضعوهم في وضع أفضل مما هم عليه اليوم. بلا شك إن استقرار ليبيا سيحل هذه المشكلة. لذلك من المهم النظر بشمولية في كل هذه الأمور.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي والخدمي، يواجه الاقتصاد الليبي حالياً تحديات هائلة سببها أيضاً عدم الوصول إلى حلول سياسية شاملة، مثل تفكك وانقسام مؤسسات الدولة، والإدارة المركزية، والإغلاق المتكرر للموانئ والحقول النفطية، وعدم وجود عدالة اجتماعية أو توزيع عادل للثروة أو توزيع عادل للفرص التنموية، ناهيك عن تبعات الأزمة الدولية الراهنة، والتي تهدد بشكل مباشر الاقتصاد المحلي والأمن الغذائي، ضف إلى ذلك تردي القطاع الخدمي والصحي الأساسي وبالأخص في مدن الجنوب الليبي وغيرها، يضاف إلى ما سبق الوضع المتردي للنازحين والمهجرين في الداخل والخارج.

المواطن الليبي تعب وفقد الثقة في الجميع، لأن كل ما سبق أساسه الفراغ السياسي والانقسام.

ننهي بالسؤال المعتاد ما هو الحل؟

الحل لكل ما سبق من تحديات يتلخص في إنهاء التدخل في الشأن الليبي واحترام فعلاً القيادة الليبية والملكية الليبية للحل، الحل هو الاستماع والاستجابة إلى قرابة ٣ ملايين ناخب خرجوا وكانوا على أمل أن يتم الاستحقاق الانتخابي. حددوا موقفهم وطلبهم بوضوح، فغالبيتهم يريد إنهاء جميع الكيانات السياسية المتراكمة وتجديد الشرعية واختيار قياداتهم وممثليهم بأنفسهم، ويريدون حكومة قوية موحدة تفرض سيطرتها على كل التراب الليبي، الحل يكمن في إنهاء المسار الدستوري وإجراء الانتخابات العامة في أقرب الآجال، انتخابات حرة ونزيهة وبقاعدة دستورية عادلة وممتينة، تحقق المشاركة السياسية الواسعة وتضمن الحد الأدنى من التوافق الوطني ..